

أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري

جيهان محمد السيد

مدرسة في كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم
الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان.

إيناس فهمي حسين

مدرسة في كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم
الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان.

مقدمة

مشكلة الدراسة: يواجه الاقتصاد المصري العديد من الصدمات الاقتصادية المحلية والخارجية خلال العقود الأخيرة، التي تنعكس آثارها بشكل واضح على القطاعات الاقتصادية والأسواق المختلفة، مثل أسواق العمل والاستثمار والإنتاج...، ويرجع ذلك إلى الطبيعة المتشابكة للمتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى وجود قنوات فعالة للروابط الاقتصادية بين الدول المختلفة^(١).

وتعكس الصدمات والأزمات الاقتصادية آثاراً اقتصادية واجتماعية عديدة، منها تراكم المخزون، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وكذلك انخفاض مستوى التشغيل، وارتفاع معدلات البطالة. ويحظى سوق العمل في مصر بأهمية خاصة، نظراً إلى كونه يعاني العديد من المشاكل التي تنعكس في الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة، بالإضافة إلى اعتباره قناة رئيسية من قنوات انتقال أثر الأزمات الاقتصادية إلى القطاع العائلي، وبالتالي سوف يتوقف أثر الصدمة في التشغيل والبطالة على ظروف سوق العمل، ومدى قوة الاقتصاد وقدرته على استيعاب وإدارة الأزمات.

وتتلخص مشكلة الدراسة الرئيسية في السؤال الآتي:

إلى أي مدى تؤثر الصدمات الاقتصادية الكلية في معدلات البطالة الإجمالية، والتشغيل في القطاعات الاقتصادية المختلفة (الزراعي - الصناعي - الخدمي) في الاقتصاد المصري؟

وتتطلب الإجابة عن هذا التساؤل الإجابة كذلك عن التساؤلات الآتية:

- ما هي أهم الصدمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد المصري خلال الفترة محل الدراسة، وهل الاقتصاد المصري أكثر استقراراً أم تأثراً بالصدمات العالمية؟

- كيف يختلف تأثير الصدمات الاقتصادية في سوق العمل بين القطاعات الاقتصادية: الزراعي، والصناعي، والخدمي، وما هو القطاع الأكثر تأثراً بالصدمات الاقتصادية؟

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس أثر بعض الصدمات الاقتصادية الكلية المختلفة، الخارجية والمحلية (التي تحدث في الأسعار العالمية للبترو، والنتائج العالمية، والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتراكم الرأسمالي الثابت، والإنفاق الحكومي الاستهلاكي، ومعدل الفائدة، وعرض النقود، وسعر الصرف)، في معدل البطالة الإجمالي والتشغيل في القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد المصري، وذلك في الأجلين القصير والطويل. وبالتالي، تكمن أهمية الدراسة في أنها تسهم في تناول أثر الصدمات الاقتصادية في التشغيل في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة - الصناعة - الخدمات)، وليس على المستوى الكلي فقط. كما أنها حاولت تضمين بعض المتغيرات التي تعبر عن تأثير كافة

(١) الصدمة: هي الحدث الذي ينتج منه تغير كبير ومفاجئ (غير متوقع في معظم الأحيان) في الاقتصاد والمتغيرات الاقتصادية المختلفة. والصدمة إما أن تكون موجبة أو سالبة، فالصدمة الموجبة هي التي تؤدي إلى تحسن في قيمة المتغير، بينما تؤدي الصدمة السالبة إلى تدهور قيمة المتغير الاقتصادي، وهذا ما يسمى بالأزمات الاقتصادية. انظر: «تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد المصري»، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - قطاع التحليل الاقتصادي (مجلس الوزراء المصري) (٢٠٠٤)، <<http://www.cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=st&id=22>>.

صدّات الاقتصاد الكلي من دون التركيز على جانب واحد منها، كما هو الحال في العديد من الدراسات السابقة، وذلك خلال أحدث فترة زمنية متاحة للبيانات.

نطاق الدراسة: تشمل الدراسة الفترة الزمنية (١٩٨٠ - ٢٠١٢)، ويرجع اختيار هذه الفترة إلى توافر أكبر قدر من البيانات خلالها، كما أنها شهدت عدداً من الأزمات الاقتصادية الخارجية أو المحلية التي تعرّض لها الاقتصاد المصري، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على مستوى الأداء الاقتصادي بصفة عامة، وسوق العمل بصفة خاصة.

منهجية الدراسة: تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في عرض المفاهيم وتوصيف العلاقات بين متغيّرات الدراسة، كما تم الاستناد إلى الأسلوب القياسي لاختبار العلاقة بين الصدّات الاقتصادية وسوق العمل، باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression Model (VAR))، وفي هذا الإطار تم استخدام اختبار استقرار السلاسل الزمنية (Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS)) للتأكد من مدى وجود جذر الوحدة. كذلك تم استخدام اختبار السببية (Causality Test) باستخدام طريقة «جرانجر» (Granger) للوقوف على طبيعة العلاقة بين المتغيّرات. كما تم تحليل دالة الاستجابة الدفعية (Impulse Response Function)، بالإضافة إلى تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition).

مباحث الدراسة: تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية، بالإضافة إلى المقدمة والخلاصة. يشتمل المبحث الأول على الإطار النظري الذي يوضح أهم أنواع الصدّات الاقتصادية الكلية، وكيفية انتقال آثارها إلى سوق العمل، مع عرض لأهم الدراسات السابقة التي تعرّضت لمتغيّري العلاقة. كما يتضمن المبحث الثاني محاولة لتحديد أهم الصدّات الاقتصادية المحلية والخارجية التي تعرّض لها الاقتصاد المصري، وذلك خلال العشرين عاماً الأخيرة. بالإضافة إلى تحليل سوق العمل في مصر من حيث خصائص قوة العمل والتشغيل والبطالة على المستوى الكلي، ثم تحليل المساهمات القطاعية في التشغيل. ويتضمن المبحث الثالث توصيف المتغيّرات ومصادر البيانات، وتحديد نموذج القياس المستخدم، تليه النتائج التطبيقية، ثم الخلاصة وأهم الاستنتاجات.

أولاً: الصدّات الاقتصادية الكلية وسوق العمل: الخلفية النظرية والأدبيات السابقة

تنتج الأزمات الاقتصادية التي يتعرّض لها النشاط الاقتصادي في دولة ما من العديد من الصدّات الاقتصادية التي يمكن تقسيمها إلى نوعين: النوع الأول هو صدّات الطلب (Demand Shocks)، وتمثل بالتغيّرات في السياسة (Policy Shocks)، مثل صدّات السياسة المالية (صدّات الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب)، والسياسة النقدية (عرض النقود، وسعر الفائدة)، وسياسة سعر الصرف، وذلك بالإضافة إلى التغيّرات في الإنفاق الخاص، الاستثماري أو الاستهلاكي. والنوع الثاني هو صدّات العرض (Supply Shocks) أو الإنتاجية التي تؤثر مباشرة في جانب الإنتاج، وتمثل أهم صدّات الجانب الحقيقي، مثل التقدم التكنولوجي متمثلاً بالابتكارات والاختراعات، بالإضافة إلى التغيّرات المناخية والكوارث الطبيعية والحروب والثورات والنزاعات الإقليمية، واكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام أو

تغيّر مصادر التوريد. ويعدّ ارتفاع الأسعار العالمية للمدخلات المستوردة من السلع الوسيطة والمواد الخام، مثل البترول (صدمة البترول)، من أهم الصدمات التي تحدث في جانب العرض، وأكثرها شيوعاً وانتشاراً، وخاصة أن الصدمات التكنولوجية يصعب أن تفسر الأزمات في الأجل القصير، نظراً إلى كونها تتم تدريجياً وببطء، وتأخذ فترات زمنية طويلة نسبياً^(٢).

كما توضح الدراسات الاقتصادية أن الصدمات يمكن أن تنقسم إلى صدمات محلية (Country Specific Shocks) وصدمة خارجية أو عالمية (Global or External Shocks)، ومن أهمها صدمات الناتج العالمي، وصدمة أسعار البترول، التي تؤثر بدرجات متفاوتة في كافة دول العالم، وتتقل آثارها من خلال مجموعة من الروابط التجارية والمالية بين الدول^(٣).

وفي ما يتعلق بتأثير الصدمات الاقتصادية، نجد أن له انعكاسات مختلفة على سوق العمل والتغيرات التي تحدث في التشغيل والأجور، وذلك بحسب الأوضاع المؤسسية السائدة، حيث توضح الأدبيات الاقتصادية أن الأجور هي المتغيّر الأساسي المتلقي لأثر الصدمات الاقتصادية في سوق العمل في حالة مرونة الأجور، بينما تتأثر معدلات التشغيل بشكل أكبر في حالة الدول التي تعاني جمود الأجور، حيث ينخفض العرض الكلي أو الناتج نتيجة الصدمات السالبة، وبالتالي ينخفض الطلب على العمل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى التشغيل الكلي وارتفاع البطالة^(٤).

وقد أوضحت دراسة البنك الدولي عام ٢٠٠٩ أنه في بعض الأحيان ينتقل أثر الأزمات إلى الأجور مباشرة، فعلى سبيل المثال انخفض متوسط الأجور أثناء فترات الأزمات بأكثر من ٤٠ بالمئة في المكسيك وروسيا، وحوالي ٢٨ بالمئة في رومانيا. بينما في الدول التي تتسم بدرجة من الجمود النسبي في الأجور، فإن أثر الأزمات الاقتصادية يمكن أن ينعكس في شكل انخفاض مستوى التشغيل مباشرة، وارتفاع البطالة. مثل انخفاض مستوى التشغيل في بلغاريا عام ١٩٩٢ بحوالي ١٤ بالمئة^(٥). كما تطرقت دراسة غوتيري ورفاقه (Gutierrez et al.) عام ٢٠١٠ إلى أثر الأزمات الاقتصادية في سوق العمل في القطاع الزراعي في كل من إندونيسيا والمكسيك، وركزت على أزمة دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ في حالة الأولى، والركود الاقتصادي عام ٢٠٠١ في حالة الثانية. وتوصلت إلى اختلاف الأثر في سوق العمل في الدولتين وفقاً لطبيعة الترتيبات المؤسسية، والاختلاف النوعي للصدمة ذاتها في كل دولة^(٦).

(٢) انظر: Robert J. Gordon, *Macroeconomics*, 8th ed. (New York: Addison Wesley Longman, 2000), pp. 556-561, and Assar Lindbeck, *Unemployment and Macroeconomics* (Cambridge, MA; London: The MIT Press, 1993), pp. 76-80.

(٣) انظر: Bedri Kamil, «Determinants of Time-Varying Sensitivity of MENA Countries to Global Shocks: A State Space Approach.» The Economic Research Forum (Cairo), Working Paper; no. 530 (2010), p. 2; Pelin Berkmen [et al.], «The Global Financial Crisis: Explaining Cross-Country Differences in the Output Impact.» International Monetary Fund, Working Paper, no. wp/09/280 (2009), p. 5, and T. Bul and T. Bayoumi, «After the Crisis: Their Cup Spilled Over.» International Monetary Fund (2010), p. 33.

Lindbeck, *Ibid.*, pp. 77-78. (٤)

«How Should Labor Market Respond to the Financial Crisis.» *Mimeo* (World Bank) (2009). (٥)

Catalina Gutierrez [et al.], «Understanding the Impact of Economic Shocks on Labor Market Outcomes in Developing Countries: An application to Indonesia and Mexico.» *Policy Research Working Paper* (World Bank), no. 5283 (2010). (٦)

وبحثت دراسة شو ونيوهاوس (Cho, Y. & Newhouse, D.) عام ٢٠١١ أثر الأزمة المالية في سوق العمل في ١٧ دولة نامية، وتوصلت إلى أن أغلب الآثار السلبية تقع على فئة الشباب والفئات الأقل تعليماً^(٧). كذلك قامت دراسة بيرومانت ورفاقه (Berument et al.) عام ٢٠٠٨ ببحث تأثير صدمات الاقتصاد الكلي في البطالة الكلية في الاقتصاد التركي خلال الفترة (١٩٨٨ – ٢٠٠٤) باستخدام نموذج VAR، وتوصلت إلى أن استجابة البطالة لصدمات الاقتصاد الكلي تختلف من قطاع إلى آخر^(٨).

وقد استهدفت دراسة قنديل عام ٢٠٠٠ بحث أثر الصدمات الاقتصادية الكلية، المحلية والخارجية، في كل من معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ورصيد الموازنة العامة، ورصيد الحساب الجاري، لمجموعة من الأقطار العربية، أي حوالي ١٨ بلداً مصدراً للبتترول وغير مصدراً للبتترول خلال الفترة (١٩٧١ – ١٩٩٧)، باستخدام نموذج VAR. وقد توصلت إلى أن الصدمات الخارجية هي الأكثر تأثيراً في الأجل الطويل^(٩). كما قامت دراسة دانجي (Dungey) عام ٢٠٠١ ببحث أثر الصدمات الدولية في الأداء الاقتصادي في أستراليا في فترة التسعينيات، باستخدام نموذج VAR. وتوصلت إلى أهمية السياسة النقدية في الاستفادة من الصدمات الإيجابية، وامتصاص أثر الصدمات السلبية^(١٠).

كذلك حاولت دراسة كمبل (Campbell) عام ٢٠١٠ البحث في الآلية التي تنتقل عن طريقها الصدمات العالمية، متمثلة بصدمات الناتج العالمي وصدمات أسعار البترول إلى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، وبلدان مجلس التعاون الخليجي (AGCC) عام ٢٠٠٦. وقد أوضحت النتائج أن الدول تختلف في ما بينها من حيث استجاباتها للصدمات العالمية أو على مستوى الدولة عبر الزمن^(١١).

وقد خلصت دراسة حسن وساسانپور (Hassan & Sassanpour) عام ٢٠٠٨، بالتطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٥)، إلى أن النمو المرتفع في الناتج لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض في معدلات البطالة، إلا إذا كان مرتبطاً بالنمو في أنشطة كثيفة العمل، ومتزامناً مع تغييرات هيكلية في سوق العمل^(١٢). وهذا ما أوضحته أيضاً دراسة موسا (Mossa) عام ٢٠٠٨ التي قامت بتقدير معامل «أوكن» الذي يقيس استجابة البطالة لنمو الناتج في أربعة أقطار عربية

Yoonyoung Cho and David Newhouse, «How Did the Great Recession Affect Different Types of Workers?: (V) Evidence from 17 Middle-Income Countries,» World Bank, Policy Research, Working Paper, no. 5636 (2011).

Hakan Berument; Nukhet Dogan and Aysit Tansel, «Macroeconomic Policy and Unemployment by (A) Economic Activity: Evidence from Turkey,» Economic Research Forum, Working Paper, no. 429 (2008).

Magda Kandil, «Macroeconomic Shocks and Dynamics in the Arab World,» Economic Research Forum (9) (2000), <http://www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/1185358575_finance9.pdf>.

Mardi Dungey, «International Shocks and the Role of Domestic Policy in Australia,» Centre for (١٠) Economic Policy Research, Australian National University, Discussion Paper, no. 443 (2001).

Kamil, «Determinants of Time-Varying Sensitivity of MENA Countries to Global Shocks: A State Space (١١) Approach». Op.cit.

Mohamed Hassan and Cyrus Sassanpour, «Labor Market Pressures in Egypt: Why is the Unemployment (١٢) Rate Stubbornly High,» *Journal of Development and Economic Policies* (Arab Planning Institute, Kuwait), vol. 10, no. 2 (2008).

(مصر - تونس - المغرب - الجزائر) للفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٥)، وتوصلت إلى أن نمو الناتج لا يترجم في شكل ارتفاع في معدلات التشغيل^(١٣).

ثانياً: أهم الصدمات الاقتصادية وأداء سوق العمل في الاقتصاد المصري

١ - أهم الصدمات الاقتصادية في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢)

يستعرض هذا المبحث التطورات الاقتصادية التي مرّ بها الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢)، وذلك باستخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، باعتباره المؤشر الذي يعكس الأداء الكلي للاقتصاد وذلك استناداً إلى بيانات البنك الدولي، حيث يلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج في العديد من الفترات، بشكل تدريجي أحياناً، وبشكل مفاجئ في أحيان أخرى، الأمر الذي يعكس تعرّض الاقتصاد لعدد من الصدمات خلال الفترة، لأسباب مختلفة، محلية أو خارجية. تتمثل الصدمة الأولى خلال الفترة في عام ١٩٩١ نتيجة الآثار السلبية لحرب الخليج بين العراق والكويت، حيث يتضح انخفاض معدل نمو الناتج بشكل ملحوظ من ٥,٧ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى حوالي ١,٠٧ بالمئة عام ١٩٩١، وذلك بمعدل بلغ حوالي ٨١,٢ بالمئة، ولكنه عاد إلى الارتفاع سريعاً عام ١٩٩٢ بما يبلغ ٤,٤ بالمئة، إلا أنه انخفض مرة أخرى خلال العامين ١٩٩٣ و١٩٩٤ بحيث بلغ ٢,٩ بالمئة و٣,٩ بالمئة، وبمعدل ٣٤ بالمئة و٤,١ بالمئة على التوالي. ويمكن أن يرجع ذلك إلى الآثار المعاكسة لزلازل ١٩٩٢.

وكانت الصدمة الثانية عام ١٩٩٧ في ما سمّي بالأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا، التي كان لها آثار سلبية عديدة في نمو الاقتصاد العالمي، وحركة التدفقات الرأسمالية، وخاصة بالنسبة إلى الدول الأكثر ارتباطاً بدول الأزمة. إلا أنه من الواضح أن تأثير الاقتصاد المصري بهذه الأزمة لم يكن كبيراً مقارنة بالدول الأخرى، حيث انخفض معدل نمو الناتج من ٥,٥ بالمئة عام ١٩٩٧ إلى ٤ بالمئة عام ١٩٩٨، وذلك بمعدل انخفاض حوالي ٢٧,٣ بالمئة. ولكن معدل النمو في العام التالي ارتفع ليبلغ ٦,١ بالمئة عام ١٩٩٩، بما يوضح عدم استمرار الآثار الانتشارية للأزمة لفترة زمنية طويلة.

وتعدّ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ إحدى الصدمات الخارجية التي أثرت في معدل نمو الناتج الذي بلغ حوالي ٢,٤ بالمئة عام ٢٠٠٢، وذلك مقابل ٣,٥ بالمئة عام ٢٠٠٠. ولكن التحسن كان سريعاً في العام التالي (٢٠٠٣)، وتحقق معدل نمو بلغ ٥,٥ بالمئة.

كما يعتبر قرار تحرير سعر الصرف الذي أعلن عنه في بداية عام ٢٠٠٣، ضمن الصدمات المحلية التي أثرت في النشاط الاقتصادي المصري، حيث تعرّض الاقتصاد المصري منذ ذلك الوقت لبعض

I. Mossa, «Economic Growth and Unemployment in Arab Countries: Is Okun's Law Valid?», paper (١٣) presented at: International Conference on «The Unemployment Crisis in the Arab Countries», Cairo, 17-18 March 2008.

الاضطرابات التي تتمثل بشكل أساسي بارتفاع سعر الصرف الأجنبي بما ينعكس على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات المصرية، الأمر الذي يؤثر في الطلب الكلي والعرض الكلي.

وفي عام ٢٠٠٤، تعرّض الاقتصاد المصري لما أطلق عليه أزمة الركود والسيولة التي كانت ترجع إلى مجموعة من العوامل والمشاكل الهيكلية المتعلقة بالاقتصاد ذاته، حيث انخفض معدل النمو إلى حوالي ٤ بالمئة عن العام السابق له مباشرة^(١٤).

وجاءت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ التي عرفت بأزمة سوق الرهن العقاري، لتمثل أخطر الأزمات التي تعرّض لها الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد العظيم (١٩٢٩ - ١٩٣٢) التي كان لها انعكاسات على الاقتصاد المصري^(١٥)، حيث انخفض معدل نمو الناتج من ٧,٢ بالمئة عام ٢٠٠٨ إلى ٤,٧ بالمئة عام ٢٠٠٩، بمعدل بلغ حوالي ٣٤,٧ بالمئة، إلا أنه بدأ بالارتفاع نسبياً خلال عام ٢٠١٠ ليبلغ حوالي ٥,١ بالمئة. كما تتمثل الصدمة التالية بثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ التي نتج منها انخفاض معدل نمو الناتج بحوالي ٦٦,٧ بالمئة عن العام السابق مباشرة.

٢ - تطور أداء سوق العمل في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢)

يمكن التعبير عن الجوانب المختلفة لسوق العمل من خلال ثلاث مجموعات رئيسية من المؤشرات، هي^(١٦): مؤشرات أداء سوق العمل التي تعكس أوضاع التشغيل والبطالة، ومؤشرات الإجراءات التنظيمية، ومؤشرات العمل اللائق. وتوفر المجموعة الأولى نظرة كلية شاملة عن سوق العمل، حيث يعتبر معدل البطالة ونسبة التشغيل في القطاعات الاقتصادية إلى إجمالي التشغيل من أكثر المؤشرات استخداماً لمقارنة أداء سوق العمل بين الدول، أو في الدولة ذاتها خلال فترات زمنية مختلفة - وهو ما سوف نركز عليه الدراسة - لأنها تعكس بشكل مباشر مدى قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل. وفي ما يلي، سوف نستعرض أهم أوضاع التشغيل الإجمالي والقطاعي والبطالة في سوق العمل المصري.

أ - سوق العمل على المستوى الكلي

يتأثر سوق العمل في أي دولة بالأداء الاقتصادي الكلي، وذلك من خلال كل من مستوى النمو وكثافة التشغيل في النمو، التي تعكس قدرة القطاعات المختلفة عندما تنمو على خلق فرص عمل،

(١٤) لمزيد من التفصيل عن أزمة الركود والسيولة انظر: «أزمة السيولة والركود الاقتصادي في مصر»، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية (كلية التجارة، جامعة حلوان - القاهرة) (٢٠٠٤).

(١٥) أدت الأزمة المالية العالمية إلى انكماش في حجم الناتج العالمي بحوالي ٢,٢ بالمئة، وانخفاض في حجم التجارة العالمية بحوالي ٤,١٤ بالمئة خلال عام ٢٠٠٩، وذلك مقارنةً بزيادة حجم التجارة العالمية بحوالي ٧,٢ بالمئة ونمو الناتج العالمي بمعدل ٣,٩ بالمئة خلال عام ٢٠٠٧. انظر: Justin Yifu, «Shocks, Crises, and their Determinants», Economic Research Forum, Working Paper, no. 516 (2010).

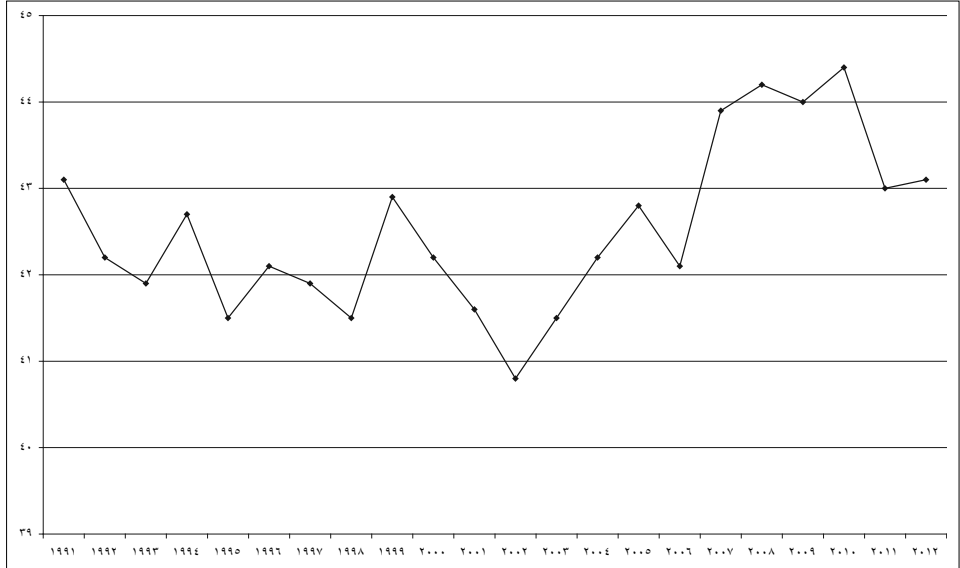
(١٦) «تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد المصري»، (مرجع سبق ذكره)، ص ٧ - ٩.

وتقاس بمرونة التشغيل بالنسبة إلى الناتج^(١٧). وفي ما يلي أهم المؤشرات التي تعكس أداء سوق العمل في مصر على المستوى الكلي خلال فترة الدراسة.

(١) تطور نسبة المشتغلين في مصر: يتضح من الشكل الرقم (١) حدوث تذبذب في نسبة التشغيل خلال الفترة، حيث إنه خلال فترة التسعينيات تأثر سوق العمل في مصر بالصدمات الاقتصادية - التي سبقت الإشارة إليها - بحيث نجد انخفاض نسب التشغيل خلال الأعوام التالية على أزمة الخليج من ٤٣,١ بالمئة عام ١٩٩١ إلى ٤٢,٤ بالمئة و٤١,٩ بالمئة خلال العامين ١٩٩٢ و١٩٩٣ على التوالي. كما انخفضت النسبة بشكل طفيف، بسبب الصدمة الناتجة من الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا من ٤١,٩ بالمئة عام ١٩٩٧ إلى ٤١,٥ بالمئة عام ١٩٩٨، ثم عادت إلى الارتفاع مرة أخرى خلال العامين التاليين.

الشكل الرقم (١)

تطور نسبة عدد المشتغلين إلى إجمالي السكان في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات منظمة العمل الدولية، و«Key Indicators of the Labor Market (KILM)», International Labor Organization (ILO), 7th edition, Statistics Database Online, <<http://www.ilo.org/>>.

كما أنه من الملاحظ اتجاه نسبة التشغيل إلى الانخفاض مرة أخرى متأثراً بأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ من ٤١,٦ إلى ٤٠,٨ بالمئة عام ٢٠٠٢. ولكنها اتجهت إلى التزايد بشكل

(١٧) «التشغيل في مصر بين آثار الأزمة العالمية والاختلالات الهيكلية في سوق العمل»، آراء في السياسة الاقتصادية المركز المصري للدراسات الاقتصادية - القاهرة، العدد ٢٣ (٢٠٠٩)، ص ٢.

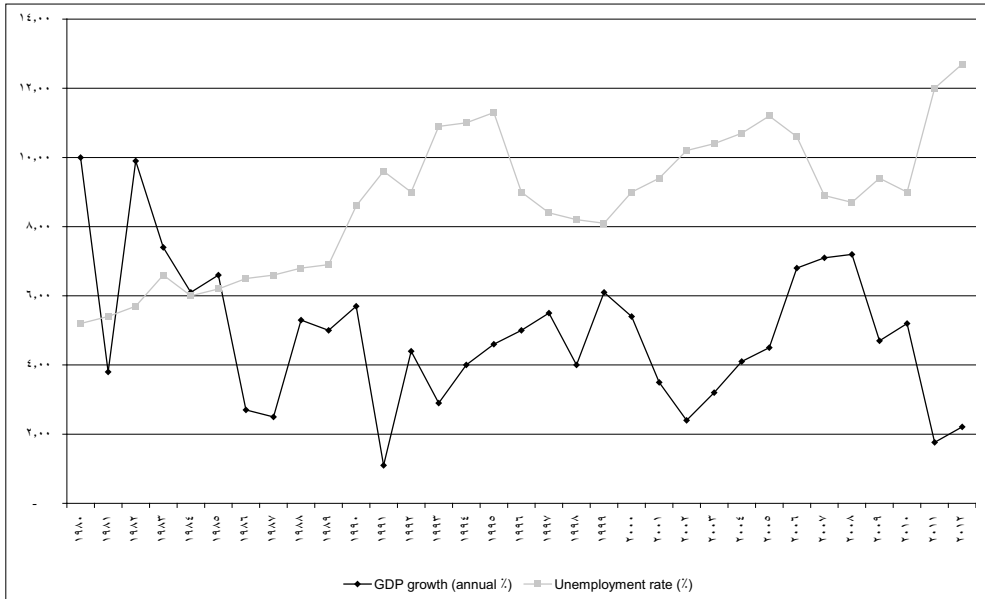
عام منذ عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٠، بحيث بلغت أقصى قيمة لها في هذا العام بنسبة ٤٤, ٤ بالمئة، وهو ما يوضح عدم تأثير نسب التشغيل بشكل واضح بالأزمة المالية العالمية. ثم بدأت بالانخفاض النسبي عام ٢٠١١، ويمكن أن يرجع ذلك إلى ثورة الخامس والعشرين من يناير.

(٢) تطور معدل البطالة في مصر: يلاحظ من الشكل الرقم (٢) تذبذب معدل البطالة من فترة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، بحيث بلغ أدناه عام ١٩٩٩ بحوالي ٨ بالمئة، مصاحباً لارتفاع معدل نمو الناتج لهذا العام الذي بلغ ١, ٦ بالمئة. كما وصل معدل البطالة إلى أقصى قيمة له في عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥ بمقدار ٣, ١١ بالمئة للعامين. كما أنه من الجدير بالذكر ارتفاع معدل البطالة بشكل ملحوظ ليصل إلى ٤, ١٣ بالمئة عام ٢٠١٣ وفقاً لبحث القوى العاملة، ويمكن أن يرجع ذلك إلى تأثير الاقتصاد المصري بأحداث ثورة ٢٥ يناير^(١٨).

وفي ما يتعلق ببطالة الشباب (الفئة العمرية من ١٥ - ٢٤ سنة) في الاقتصاد المصري، نجد أنها تأخذ الاتجاه نفسه لتحرك معدل البطالة الإجمالي، حيث بلغت أدنى قيمة لها عام ١٩٩٩ بحوالي ٤, ٢٠ بالمئة، كما بلغت أقصاها عام ٢٠٠٥ لتصل إلى نسبة ١, ٣٤ بالمئة.

الشكل الرقم (٢)

تطور معدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر نفسه.

(١٨) «بحث القوى العاملة»، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٣)، <<http://www.capmas.org.eg>>.

وبالنسبة إلى البطالة، بحسب النوع، نجد أنها أكثر ارتفاعاً في الإناث، لتصل إلى أكثر من ثلاثة أضعاف البطالة في الذكور. ويمكن أن يرجع ذلك إلى تفضيل الإناث للوظائف الحكومية، وذلك للعديد من الاعتبارات، مثل التأمينات الاجتماعية، والأمان، والمرونة، ومزايا أخرى قد لا تتوافر في القطاع الخاص.

كما أنه من الملاحظ ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين (التعليم المتوسط والجامعي)، بينما تنخفض بشكل كبير في المستويات التعليمية الأكثر انخفاضاً، حيث بلغت معدلات بطالة المتعلمين حوالي ٣٣ بالمئة، و٣٩ بالمئة، و٣٢ بالمئة للأعوام ٢٠٠٥، و٢٠١٠ و٢٠١٥ على التوالي، وذلك مقابل ٧، ٨، ١ بالمئة، و٢، ٢ بالمئة، لمعدل بطالة مؤهلات الابتدائي والإعدادي للأعوام نفسها^(١٩).

ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن جانباً كبيراً من الشباب ذي المستوى التعليمي الأفضل والمتعلم، يمكن أن يتحمل البطالة من خلال الدعم العائلي له، وذلك على عكس أفراد المستويات التعليمية المنخفضة الذين لا يستطيعون البقاء فترة طويلة من دون عمل، الأمر الذي يفرض عليهم الالتحاق بسوق العمل غير الرسمي، والحصول على أجور منخفضة^(٢٠).

ب - سوق العمل على المستوى القطاعي

يساهم التعرف إلى تطور نسب التشغيل على المستوى القطاعي، ومدى مساهمة كل قطاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، في تحديد مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في استيعاب قوة العمل، كمحاولة لتحديد أي القطاعات الاقتصادية أكثر تأثراً بالصدمات الاقتصادية المحلية أو الخارجية، بما يؤثر في مستوى التشغيل الإجمالي في الاقتصاد المصري. وتوضح الأشكال الأرقام (٣) - (٥) نسب التشغيل في القطاعات الاقتصادية إلى إجمالي التشغيل.

تشير الأشكال الثلاثة ذوات الأرقام (٣) إلى (٥) إلى انخفاض نسب التشغيل في القطاع الزراعي تدريجياً خلال الفترة، بالرغم من ارتفاعها في بداية الفترة، وذلك لصالح القطاع الخدمي بشكل أكثر وضوحاً عنه في القطاع الصناعي الذي تذبذبت نسبة عدد المشتغلين فيه، بحيث وصلت إلى أعلى قيمة فيها عام ٢٠١٠ بحوالي ٢٥، ٣ بالمئة. وفي ما يتعلق بالقطاع الخدمي، يلاحظ أنه يستحوذ على النسبة الأكبر من عدد المشتغلين خلال الفترة محل الدراسة، والتي بلغت أقصاها عام ٢٠٠٢ حوالي ٦٢ بالمئة.

يتضح مما سبق أن سوق العمل في مصر يعاني مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي يمكن أن تتمثل بارتفاع معدلات البطالة، بما يعكس عدم التوافق بين عرض العمل والطلب عليه، وخاصة بين الشباب المتعلمين، بالإضافة إلى كونها أكثر وضوحاً بين الإناث من الذكور. كما يتسم حجم التشغيل بعدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

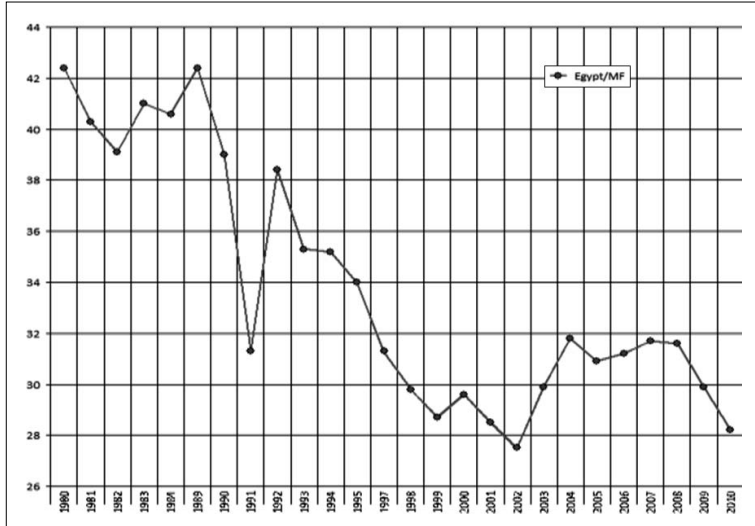
<<http://www.capmas.org.eg>>.

(١٩) بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،

Hassan and Sasanpour, «Labor Market Pressures in Egypt: Why is the Unemployment Rate Stubbornly High», Op.cit., p. 7.

الشكل الرقم (٣)

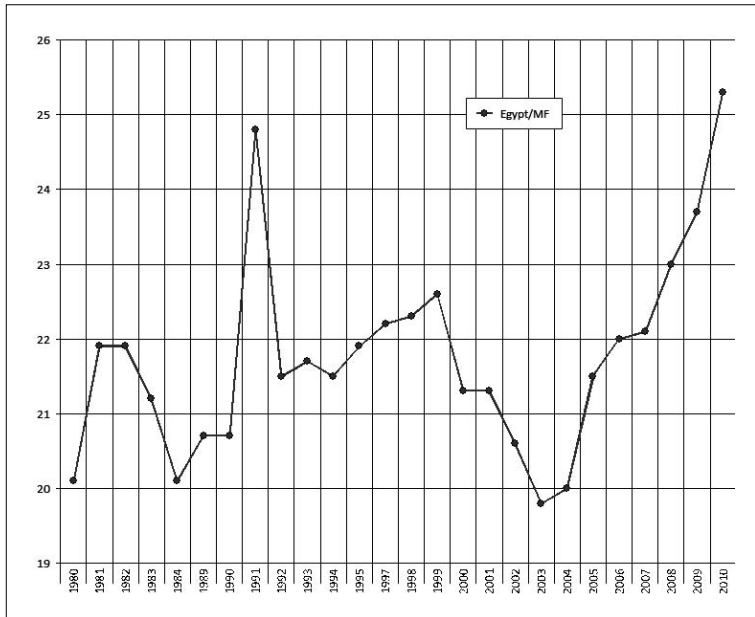
نسبة التشغيل في القطاع الزراعي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢)



المصدر: International Labor [ILO], Key Indicators of the Labor Market (KILM), 7th (Statistics Data Online).

الشكل الرقم (٤)

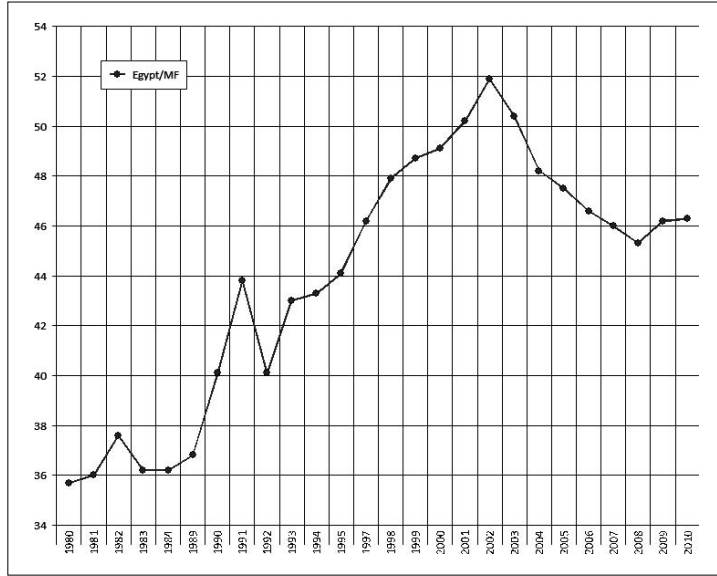
نسبة التشغيل في القطاع الصناعي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢)



المصدر: المصدر نفسه أعلاه.

الشكل الرقم (٥)

نسبة التشغيل في القطاع الخدمي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢)



المصدر: المصدر نفسه.

ثالثاً: قياس أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في البطالة والتشغيل في مصر

١ - توصيف متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

يتناول هذا المبحث من الدراسة قياس أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في مصر، حيث تتمثل مؤشرات سوق العمل الرئيسية (المتغير التابع) على المستوى الكلي بمعدل البطالة (UR)، باعتباره المؤشر الذي يعبر عن مدى التوافق بين عرض العمل والطلب عليه. وعلى المستوى القطاعي، يعبر عن المتغير التابع بنسبة التشغيل في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى إجمالي التشغيل (EG-EI-ES)، باعتباره المؤشر الذي يعبر عن جانب الطلب على العمل.

كما تضمنت المتغيرات التفسيرية عدداً من المتغيرات الاقتصادية الكلية، كمؤشرات تعبر عن الصدمات الاقتصادية المحلية والخارجية، كما يلي:

- معدل النمو في الناتج العالمي (WDPG)، باعتباره أحد المؤشرات المعبرة عن الصدمات العالمية.

- معدل النمو في الأسعار العالمية للبتروول (OP2) كمتغير يعبر عن صدمات العرض، وقناة رئيسية لانتقال أثر الصدمات العالمية، من خلال استخدام معدل النمو في أسعار خام برنت.

- معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDPG)، ويعتبر القناة الرئيسية التي يتم من خلالها انتقال أثر الصدمات إلى سوق العمل.
- نسبة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي من الناتج المحلي الإجمالي (GCE) الإجمالي كمؤشر يعبر عن صدمات الطلب أو صدمات السياسة المالية.
- نسبة التراكم الرأسمالي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي (GCF)، وهو من العوامل المهمة التي تؤثر في جانب العرض الكلي، بالإضافة إلى كونها من محددات التشغيل.
- معدل الفائدة الحقيقي (RIR) كمتغير يعبر عن السياسة النقدية.
- نسبة عرض النقود (السيولة المحلية) من الناتج المحلي الإجمالي (M2) كمتغير يعبر عن صدمات السياسة النقدية.
- سعر الصرف للجنه المصري مقابل الدولار، معبراً (EX) عن أثر التقلبات التي تحدث في سعر الصرف، سواء نتيجة ضغوط خارجية أو محلية، بما يؤثر في أسعار الصادرات والواردات.
- واعتمدت الدراسة في الحصول على بيانات كل من OP2 و WGDP على إحصاءات (World Economic Outlook Database) الصادرة عن صندوق النقد الدولي عبر الإنترنت. كما تم الحصول على باقي بيانات متغيرات الدراسة من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي (World Development Indicators (WDI)، وذلك بناءً على بيانات سنوية تغطي الفترة الزمنية (١٩٨٠ - ٢٠١٢).

٢ - النموذج القياسي^(٢١)

تمت صياغة الشكل الدالي للنموذج القياسي بما يهدف إلى تحديد استجابة البطالة والتشغيل للصددمات في كل متغير من المتغيرات الاقتصادية التفسيرية السابق ذكرها، وبناء على الدراسات السابقة، كما يلي:

$$UR_t = f(OP2_t, WGDPT_t, GDPG_t, GCF_t, GCE_t, RIR_t, M2_t, Ext)$$

$$EG_t = f(OP2_t, WGDPT_t, GDPG_t, GCF_t, GCE_t, RIR_t, Ext)$$

$$EI_t = f(OP2_t, WGDPT_t, GDPG_t, GCF_t, GCE_t, RIR_t, Ext)$$

$$ES_t = f(OP2_t, WGDPT_t, GDPG_t, GCF_t, GCE_t, RIR_t, Ext)$$

ومن المتوقع، وفقاً للنظرية الاقتصادية، أن تكون العلاقة عكسية بين معدل النمو في الناتج المحلي (أو الناتج العالمي)، ومعدل البطالة، ومن ثم علاقة طردية مع التشغيل وفقاً لقانون «أوكن». كما أن أسعار

(٢١) في النموذج القياسي، تم الاستعانة بالدراسات التالية: مجدي الشوربجي، «أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري»، اقتصاديات شمال إفريقيا (الجزائر)، العدد ٦ (٢٠٠٧)؛ «تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد المصري»، و D. Kwiatkowski, Peter Schmidt and Yongcheol Shin, «Testing Null Hypothesis of Stationarity Against the Alternative of a Unit Root: How Sure Are We That Economic Time Series Have a Unit Root?», *Journal of Econometrics*, vol. 54, nos. 1-3 (1992), and D. Gujarati, *Basic Econometric*, 3rd ed. (New York: McGraw-Hill, 1995).

البتروال التي تعتبر جزءاً من تكاليف الإنتاج، وتؤثر في جانب العرض، ترتبط بعلاقة طردية مع البطالة، وعكسية مع التشغيل، الأمر الذي ينطبق أيضاً على العلاقة بين كل من إجمالي التكوين الرأسمالي ومعدل الفائدة من ناحية، والبطالة والتشغيل من ناحية أخرى. كما يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى خفض معدلات البطالة، وزيادة التشغيل، أي أن العلاقة عكسية مع البطالة، وطردية بالنسبة إلى التشغيل. وكذلك العلاقة بين عرض النقود والبطالة والتشغيل. ويتوقع أن يكون لسعر الصرف الأجنبي أثر إيجابي أو سلبي في البطالة، وفقاً للأثر الصافي لكل من أسعار الصادرات والواردات، والأثر في المستوى العام للأسعار، بصفة عامة.

وسوف يتم تقدير النموذج القياسي السابق باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، وهو نموذج متعدد المتغيرات يتم على أساسه تفسير القيمة الحالية للمتغير بواسطة القيم الماضية للمتغير نفسه والمتغيرات الأخرى في النموذج. وبالتالي سوف يتم الاعتماد في تقدير النموذج على خطوات أساسية تتمثل بـ:

- اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المتضمنة في النموذج.
- تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR Unrestricted) لتحديد معنوية المتغيرات بالنسبة إلى كل معادلة في النموذج، يليه تحديد فترة الإبطاء المثلى، والتأكد من استقرار النموذج.
- استخدام اختبار السببية (Causality Test) بطريقة جرانجر (Granger) للتأكد من وجود العلاقة السببية بين البطالة والتشغيل والمتغيرات الاقتصادية المختلفة، مع تحديد ما إذا كانت العلاقة وحيدة الاتجاه أو تبادلية.
- تحليل دالة رد الفعل أو الاستجابة الدفعية (Impulse Response Function)، وهي من التطبيقات المهمة لنماذج VAR التي يمكن من خلالها التعرف إلى تأثير أي صدمة في المتغيرات المستقبلية على المتغير التابع، مع تحديد الآثار الانتشارية لها، أي عدد الفترات الزمنية (Time Lags) التي سوف تستمر في المستقبل حتى يتلاشى أثر الصدمة عندما تؤول قيمة دالة الاستجابة إلى الصفر.
- تقدير مكونات التباين Variance Decompositions (VDCs) بما يمكن من تحديد الأهمية النسبية للصدمة المفردة للبطالة والتشغيل في مصر، وترتيبها وفقاً لتأثير كل منها.

٣ - نتائج تقدير النموذج

تم تقدير النموذج القياسي وفقاً للخطوات التي سبق ذكرها، وذلك على المستوى الكلي والقطاعي، وقد تم عمل ترتيبات مختلفة للمتغيرات في النموذج، والتحقق من النتائج للوصول إلى أفضل توفيق يحقق الاستقرار، مع مراجعة النماذج الواردة في الدراسات السابقة المعنية بدراسة أثر الصدمات الاقتصادية^(٢٢).

(٢٢) على سبيل المثال، انظر: Kamil, «Macroeconomic Shocks and Dynamics in the Arab World» Kandil, «Determinants of Time-Varying Sensitivity of MENA Countries to Global Shocks: A State Space Approach» and

أ - اختبار سكون السلاسل الزمنية

يتطلب استخدام نموذج VAR الاعتماد على سلاسل زمنية مستقرة، من أجل استخدامها في التحليل الاقتصادي القياسي. ويتم ذلك من خلال إخضاعها لأحد اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests). وفي هذا الصدد، تم تطبيق اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS)، الذي يقوم على اختبار فرض العدم القائل بسكون السلاسل الزمنية.

الجدول الرقم (١)

نتائج اختبار (KPSS) لسكون السلاسل الزمنية

إحصاء الاختبار LM-Stat. (قاطع) المستوى	إحصاء الاختبار LM-Stat. (قاطع واتجاه زمني) المستوى	المتغيرات
٠,٦١٠٨٦١	٠,١٠٧٥٦٧	UR
٠,٥٨٠٩٤١	٠,١٢١٣١٨	EG
٠,٣٤٤٣٢٩	٠,٠٨٠٩٣٠	EI
٠,٥٣٥٠٠٦	٠,١٤٤٥٥٣	ES
٠,٤٩٠٦٥٥	٠,١٩٨٣٧٠	OP2
٠,١٨٥٠٧٨	٠,٠٥٧٠٧٩	WGDP
٠,٢٤٥١٩٢	٠,١١٧٦٢٢	GDPG
٠,٥٩٠٤٠٢	٠,١١٢٦٢٢	GCF
٠,٤٣٩٨٦٩	٠,١٥٨٣٠٦	GCE
٠,١١٥١٠٤	٠,١١٦٢٢٦	RIR
٠,٠٧٠٣٩٦	٠,٠٦٥٦٥٠	M2
٠,٦٢٥٦٥٨	٠,٠٦٠٢٨٢	EX
٠,٧٣٩٠٠٠ (١ بالمئة)	٠,٢١٦٠٠٠ (١ بالمئة)	القيم الحرجة
٠,٤٦٣٠٠٠ (٥ بالمئة)	٠,١٤٦٠٠٠ (٥ بالمئة)	
٠,٣٤٧٠٠٠ (١٠ بالمئة)	٠,١١٩٠٠٠ (١٠ بالمئة)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 6.

يُتَبَيَّن من الجدول الرقم (١) سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة عند المستوى (Level) في حالة قاطع من دون اتجاه، وفي حالة قاطع واتجاه زمني، أي قبول الفرض العدم، حيث تكون

Berument; Dogan and Tansel, «Macroeconomic Policy and Unemployment by Economic Activity: Evidence from Turkey».

قيمة (t) المحسوبة أقل من الجدولية أو القيم المتجهة إليها عند مستوى معنوية معين، ومن ثم يمكن القول إن المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر I(0).

ب - تقدير النموذج القياسي لإجمالي البطالة على المستوى الكلي

نوضح في ما يلي نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) على معدل البطالة الإجمالي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٢).

(١) نتائج اختبار سببية جرانجر (Granger Causality Test): تتضح أهمية هذا الاختبار في أنه يحدد مدى السببية أو الارتباط بين المتغيرات، وقبل إجراء الاختبار لا بد من تحديد فترة الإبطاء المثلى، وذلك باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية. وقد أشارت كل المعايير إلى أن فترة الإبطاء المثلى هي (٢). ويوضح الجدول الرقم (٢) نتائج اختبار السببية وفقاً لفترة الإبطاء المختارة.

الجدول الرقم (٢)

نتائج اختبار السببية VAR Granger Causality /Block Exogeneity Wald Tests

Dependent Variable: UR			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
OP2	1.131378	2	0.5680
WGDP	1.434250	2	0.4882
GDPG	8.903103	2	0.0117
GCF	8.321769	2	0.0156
GCE	4.174042	2	0.1241
RIR	0.680591	2	0.7116
M2	3.654540	2	0.1609
EX	9.424226	2	0.0090

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 6.

تشير نتيجة الاختبار في الجدول الرقم (٢) إلى وجود علاقة سببية بين معدل البطالة وكل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDPG) ونسبة التراكم الرأسمالي (GCF) وسعر الصرف (EX) عند فترة الإبطاء المختارة (٢)، بمعنى أن حدوث تغيير في هذه المتغيرات سوف يؤدي إلى تغيير معدل البطالة، وليس العكس، حيث إنها علاقة وحييدة الاتجاه، في ماعدا العلاقة بين معدل نمو الناتج ومعدل البطالة، فهي علاقة تبادلية. كما يوضح الاختبار وجود علاقة سببية تتجه من الناتج العالمي (WGDP) والإنفاق الحكومي (GCE) إلى الناتج المحلي.

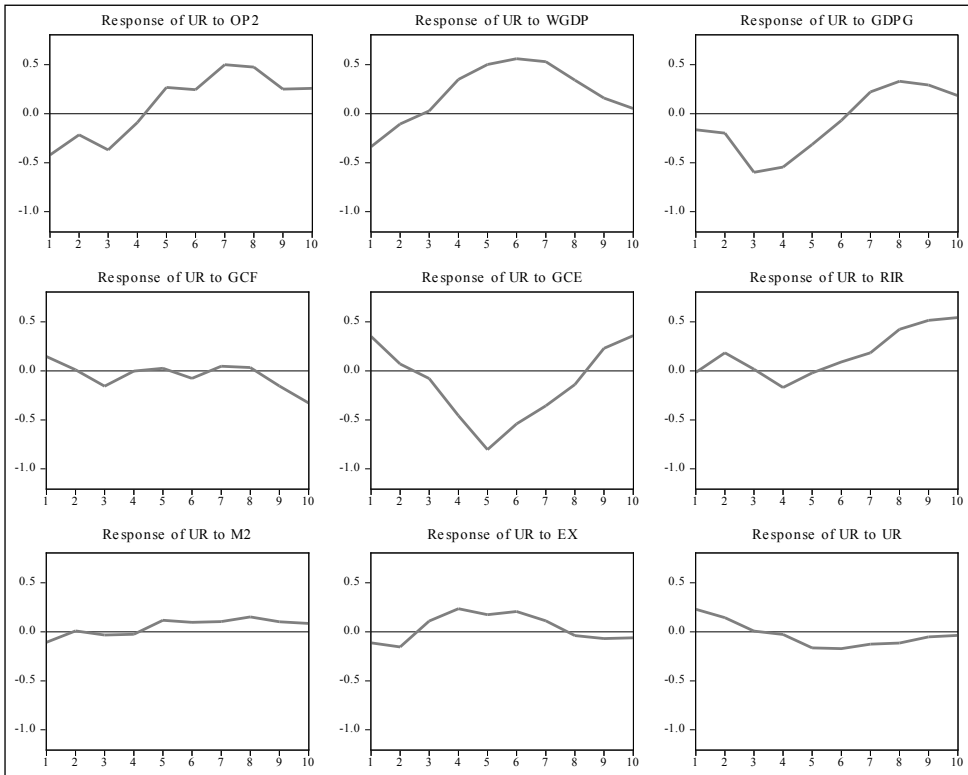
يتضح مما سبق أن بعض المتغيرات المحلية تؤثر بشكل مباشر في معدل البطالة في الاقتصاد المصري، بينما ينتقل أثر المتغيرات العالمية بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها في الناتج المحلي، وأن

كلاً من الناتج وسعر الصرف والتراكم الرأسمالي هي من أكثر العوامل المحلية تأثيراً. ويبدو أثر السياسة النقدية (متمثلاً بكل من السيولة المحلية وسعر الفائدة) متراجعاً، بحيث لا توجد علاقة سببية بينه وبين معدل البطالة أو الناتج، وإنما يمكن أن ينتقل الأثر من خلال تأثير معدل الفائدة في التراكم الرأسمالي الذي أوضح الاختبار وجود علاقة سببية بينهما وحيدة الاتجاه، وهي تتجه من معدل الفائدة إلى التراكم الرأسمالي.

(٢) نتائج تقدير دوال الاستجابة الدفعية (IRF) للصددمات الاقتصادية: تم تقدير دوال ردّ الفعل أو الاستجابة من خلال نموذج VAR لقياس وتحليل مدى تأثير معدلات البطالة بالصددمات المختلفة في المتغيرات الأخرى، وفي المتغير نفسه، والمدى الزمني الذي تستغرقه حتى يتلاشى أثرها، وذلك خلال مدى زمني يتراوح بين سنة وعشر سنوات، الأمر الذي يعكس التفرقة بين الأجلين القصير والطويل.

الشكل الرقم (٦)

دوال استجابة معدل البطالة للصددمات المختلفة



المصدر: تقديرات الباحثين استناداً إلى نتائج نموذج الانحدار الذاتي.

ويتضح من الشكل الرقم (٦) ما يلي:

- أن الأسعار العالمية للبتروول (OP2) كان لها أثر موجب في معدل البطالة (UR) خلال كل السنوات، في ماعدا السنوات من الأولى حتى الرابعة، وذلك يعني أن الزيادة في الأسعار العالمية للبتروول أدت إلى ارتفاع معدل البطالة في أغلب الفترة أو على المدى الطويل بما يتناسب مع طبيعة العلاقة النظرية الطردية بين المتغيرين، أي أن حدوث صدمة موجبة في الأسعار العالمية للبتروول سوف يكون له أثر سالب في معدل البطالة، ويتحول إلى أثر موجب بعد الفترة الرابعة، أي يتلاشى أثرها عند هذه الفترة، ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن الزيادة في الأسعار العالمية للبتروول سوف تعمل في الأجل القصير على التحسن النسبي في حصيللة الدولة من موارد النقد الأجنبي من خلال زيادة قيمة الصادرات البترولية ومشتقاتها ومنتجاتها، والتي تمثل بنداً رئيسياً في الصادرات المصرية، بما يعمل على التوسع النسبي في الطلب الكلي والإنتاج والتشغيل وانخفاض معدل البطالة بنسبة أكبر من كونها زيادة في تكاليف الإنتاج.

- حدوث صدمة في معدل نمو الناتج العالمي (WGDP) يترتب عليها أثر سالب في معدل البطالة خلال العامين الأول والثاني، ويتلاشى أثر الصدمة تقريباً في السنة الثالثة، حيث يؤول إلى الصفر، ثم يتحول الأثر إلى موجب حتى يقترب من الصفر مرة أخرى في السنة العاشرة، أي أن زيادة الناتج العالمي تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة في الأجل القصير، ثم ينعكس الأثر بعد ذلك. ويمكن أن يرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات المصرية مقارنة بالواردات وعدم تنوعها، وبالتالي تقل درجة استجابتها للتغيرات في الناتج العالمي والزيادة التي تحدث في الطلب الأجنبي.

- أدى حدوث صدمة في معدل نمو الناتج المحلي (GDPG) إلى أثر سالب في معدل البطالة من السنة الأولى حتى السنة السادسة، بحيث بلغت أعلى معدلات تأثير للصدمة في السنة الثالثة، الأمر الذي يتماشى مع طبيعة العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل نمو الناتج. ولكن في الأجل الطويل، بداية من السنة السابعة، كان هناك أثر موجب، يمكن تفسيره بانخفاض مرونة التشغيل بالنسبة إلى الناتج في الاقتصاد المصري^(٢٣).

- يوضح الشكل العام لدالة الاستجابة أن أثر حدوث صدمة في التراكم الرأسمالي يتراوح ما بين الموجب والسالب خلال الفترة الزمنية، مع ملاحظة وجود شبه استقرار أو تقارب في معامل استجابة معدل البطالة الناتج من الصدمة في نسبة التراكم الرأسمالي (GCF)، بالإضافة إلى انخفاض قيمته، كما يبدو الأثر السالب أكثر وضوحاً، حيث بلغت أقصى قيمة له (-٣٢، ٠). ويرجع ذلك إلى تذبذب الأثر الصافي للتراكم الرأسمالي في معدل البطالة الذي يحدث من خلال أثرين معاكسين، هما: أثر الناتج: وأثر الإحلال بين العمل ورأس المال.

- إن حدوث صدمة في الإنفاق الحكومي (GCE)، كان لها أثر سالب في معدل البطالة في أغلب سنوات الفترة، وذلك يعني أن الزيادة في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج أدت إلى انخفاض معدل البطالة بما يتناسب مع طبيعة العلاقة النظرية العكسية بين المتغيرين. ولكن جاء الأثر موجباً في الفترتين

(٢٣) نجلاء الأهواني ونهال المغربل، «كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري مع التركيز على الصناعات التحويلية»، المركز المصري للدراسات الاقتصادية (القاهرة)، ورقة عمل، رقم ١٣٠ (٢٠٠٨).

الأولى والثانية، بما يعكس تباطؤ استجابة معدل البطالة للصددمات في الإنفاق الحكومي (GCE)، الأمر الذي يمكن تفسيره بتباطؤ استجابة العرض الكلي للتغيرات في الطلب الكلي، بالإضافة إلى أن الإنفاق الحكومي قد لا يحفز بالضرورة القطاعات الكثيفة العمل.

- يؤدي حدوث صدمة في معدل الفائدة الحقيقي (RIR) إلى أثر موجب في معدل البطالة يتلاشى عند السنة الثالثة، ويتحول إلى أثر سالب في السنتين الرابعة والخامسة، وقيمة ضعيفة لمعامل الاستجابة، ثم يتحول مرة أخرى إلى موجب حتى نهاية الفترة، وذلك نظراً إلى ما يمارسه ارتفاع معدل الفائدة من أثر سلبي في الاستثمار والإنتاج، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.

- يعتبر أثر صدمات السيولة المحلية في معدل البطالة من أكثر الصدمات استقراراً، حيث يتراوح الأثر بين السالب والموجب، مع وضوح الأثر الموجب، وانخفاض التأثير بشكل كبير متضحاً في انخفاض قيمة معامل الاستجابة، بحيث يقترب من الصفر في معظم سنوات الفترة.

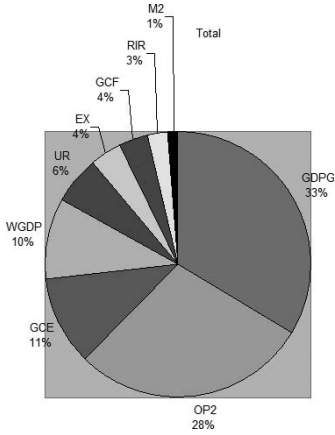
- يتذبذب أثر سعر الصرف ما بين الموجب والسالب، حيث يترتب على حدوث صدمة في سعر الصرف (EX) أثر سالب في معدل البطالة يتلاشى عند السنة الثالثة، ويتحول إلى أثر موجب حتى السنة الثامنة، ثم يتحول إلى سالب مرة أخرى. ويتوقف مدى استجابة معدل البطالة لصددمات سعر الصرف على الأثر الصافي الذي تمارسه التغيرات في سعر الصرف (EX) على كل من أسعار الواردات، وأسعار الصادرات، ومرونة الطلب عليهما، بمعنى أن الأثر الموجب للصدمة يكون أكبر من الأثر السالب، بما يعني ارتفاع معدل البطالة، وذلك لأن الزيادة في أسعار السلع المستوردة التي تمثل نسبة كبيرة من المدخلات الإنتاجية (معظمها مستلزمات إنتاج و سلع رأسمالية) سوف تعمل على زيادة تكلفة الإنتاج في القطاعات المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الكمية المعروضة، ويؤثر سلباً في حجم النشاط الاقتصادي، ومن ثم انخفاض مستوى التشغيل وزيادة البطالة. أما بالنسبة إلى الأثر السالب، أي انخفاض معدل البطالة، فتفسيره يتمثل بأن الانخفاض المحتمل في الأسعار النسبية للصادرات، من وجهه نظر المستورد الأجنبي، تؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وتحسين القدرة التنافسية، وبالتالي زيادة الكمية المعروضة من الصناعات التصديرية، وزيادة مستوى التشغيل، وانخفاض معدل البطالة.

- أدى حدوث صدمة في القيم المبطة لمعدل البطالة إلى حصول أثر موجب، أي ارتفاع معدل البطالة خلال الثلاث سنوات الأولى، ثم تحول الأثر إلى سالب في السنوات من الرابعة إلى العاشرة. ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن سياسات مواجهة البطالة التي تقوم الدولة باتخاذها عند ارتفاع معدلها، تبدأ الاستجابة لها بعد مرور فترة زمنية تبلغ حوالي ثلاث سنوات.

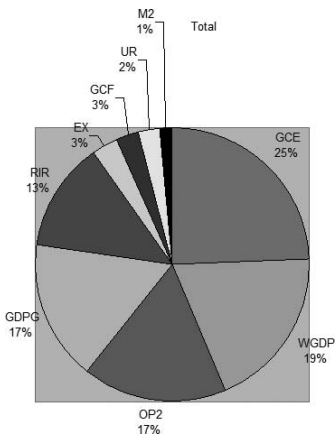
وبصفة عامة، يتضح من تحليل دوال الاستجابة الدفعية أن معدل البطالة في الاقتصاد المصري قد تأثر بالصددمات المحلية والخارجية بدرجات متفاوتة، حيث تنوع أثر المتغيرات بين السالب والموجب خلال العشر سنوات، كما تراوح المدى الزمني لاستمرار الصدمة بين عامين كحد أدنى، وستة أعوام كحد أقصى. كما أن صدمات الناتج المحلي تعدّ من أكثر الصدمات تأثيراً من خلال عدة معايير، من حيث مدى استمرارية تأثير الصدمة - 6 سنوات - أو ارتفاع قيمة معامل الاستجابة أو مدى التأثير الإيجابي في انخفاض معدل البطالة. كما تبدو صدمات السياسة النقدية أقل الصدمات تأثيراً في معدل البطالة. كما أنه

الشكل الرقم (٧)

الأهمية النسبية للعوامل المفسرة
لمعدل البطالة في الاقتصاد المصري
في الأجلين القصير والطويل وفقاً
لنتائج تحليل التباين (VDCs)



الأجل القصير



الأجل الطويل

المصدر: أُعدَّ بواسطة الباحثين اعتماداً
على حسابات برنامج Eviews 6.

من الملاحظ ارتفاع قيمة معامل الاستجابة الدفعية بالنسبة إلى الصدمات العالمية المتمثلة بـ OP وWGDP مقارنة بالصدمات المحلية.

(٣) نتائج تقدير مكوّنات التباين (VDCs) لتفسير التغير

في معدل البطالة: يهتم تحليل التباين بمعرفة نسب التباين أو الاختلاف التي تسببها الصدمات لمتغير ما في نفسه، وفي المتغيرات الأخرى. وبعبارة أخرى، يعكس مدى مسؤولية كل متغير عن التغيرات التي يشهدها معدل البطالة في الأجلين القصير والطويل. وقد أشارت نتائج التحليل إلى أنه في الأجل القصير، كانت أكثر الصدمات تفسيراً لمعدل البطالة هي على التوالي معدل نمو الناتج بحوالي ٦, ٣٣ بالمئة، ومعدل النمو في الأسعار العالمية للبتترول بحوالي ٥, ٢٨ بالمئة، ونسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج بحوالي ٧, ١٠ بالمئة، ومعدل النمو في الناتج العالمي بحوالي ٩, ٩ بالمئة، ثم القيم المبطأة للبطالة والتراكم الرأسمالي.

إلا أنه في الأجل الطويل تراجع أثر بعض المتغيرات لصالح الأخرى، حيث ارتفع تأثير صدمة الإنفاق الحكومي (GCE)، أو صدمات السياسة المالية، لتساهم بحوالي ٥, ٢٤ بالمئة من التغيرات في معدل البطالة، يليها معدل نمو الناتج العالمي بمقدار ١٩ بالمئة، ثم معدل نمو الناتج المحلي والأسعار العالمية للبتترول بحوالي ١٧ بالمئة. كما يتضح أن الصدمات العالمية (OP2 وWGDP) قد فسرت نسبة مهمة من التغيرات في معدل البطالة في الاقتصاد المصري بلغت نحو ٣٨ بالمئة و٣٦ بالمئة في الأجلين القصير والطويل على التوالي. وهذا ما يوضحه الشكل الرقم (٧).

ج - تقدير النموذج القياسي للتشغيل في القطاع الزراعي

(١) نتائج اختبار السببية في القطاع الزراعي: يشير

الاختبار في الجدول الرقم (٣) إلى وجود علاقة سببية تسير في اتجاه واحد من متغير الإنفاق الحكومي (GCE) إلى متغير نسبة التشغيل في القطاع الزراعي (EG).

الجدول الرقم (٣)

نتائج اختبار السببية VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Dependent Variable: EG			Prob.
Excluded	Chi-sq	df	
OP2	1.538109	2	0.4635
WGDP	0.810288	2	0.6669
GDPG	1.689156	2	0.4297
GCF	0.760918	2	0.6835
GCE	5.868034	2	0.0532
RIR	0.078055	2	0.9617
EX	0.675449	2	0.7134

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 6 Eviews.

(٢) نتائج تقدير دوال الاستجابة الدفعية (IRF) في القطاع الزراعي

- يتفق أثر صدمات OP2 في نسبة التشغيل في القطاع الزراعي مع العلاقة النظرية المتوقعة، فهو أثر سالب في كل السنوات ما عدا السنتين السابعة والثامنة، ويتلاشى ذلك الأثر بعد مرور ست سنوات. فارتفاع السعر العالمي للبتروول يؤدي بالتبعية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل للمنتجات الزراعية والصناعية على حدّ سواء، وانخفاض النشاط الاقتصادي بشكل عام، والنشاط الزراعي بشكل خاص، بما يؤثر سلباً في نسبة التشغيل في القطاع. ويمكن أن يرجع ذلك إلى الروابط الأمامية والخلفية التي تربط القطاع الزراعي بالقطاعات الأخرى، حيث يوفر نحو ٤٢ بالمئة من مستلزمات الصناعة للقطاعات الأخرى، كما يستخدم نحو ٢٠ بالمئة من ناتج القطاعات الأخرى^(٢٤).

- يؤدي حدوث صدمة في WGDP إلى أثر سالب سريعاً، ما يتلاشى ويتحول إلى أثر موجب في السنة الثانية، ثم يتذبذب بعد ذلك ما بين السالب والموجب. وقد يرجع ذلك إلى ضعف الروابط الخارجية للقطاع الزراعي المصري. ويترتب على حدوث صدمة في GDPG أثر موجب وكبير خلال السنة الأولى، ويتحول إلى أثر سالب بداية من السنة الثانية وحتى السنة الخامسة. وقد يرجع ذلك إلى تراجع نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تراوحت بين ١٣ بالمئة - ١٤ بالمئة خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢)^(٢٥).

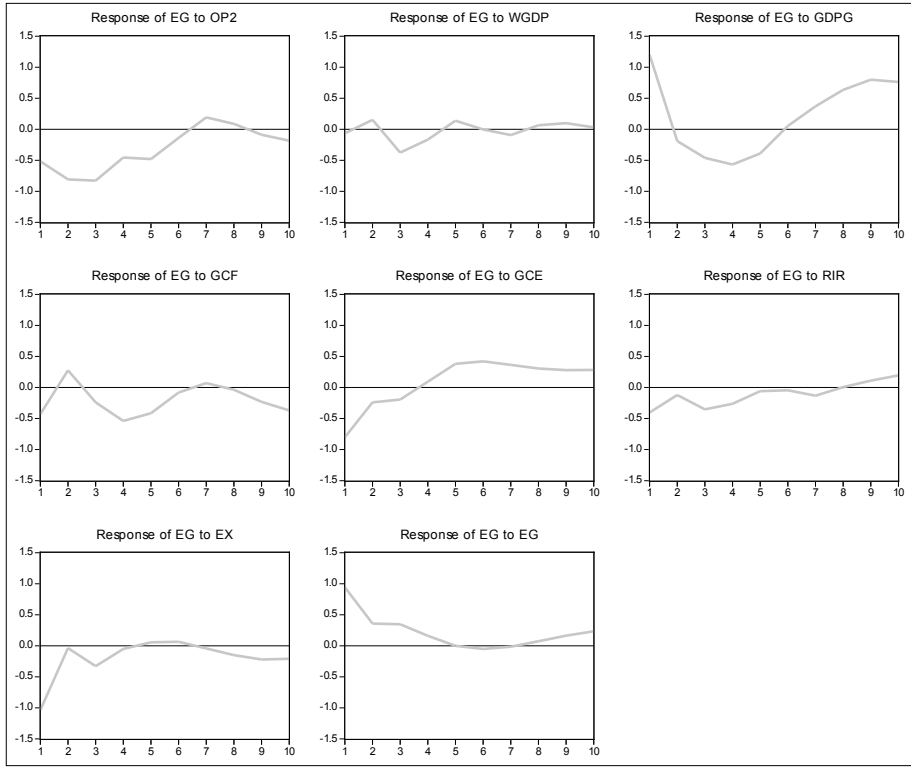
(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٣.

World Development Indicators (WDI), Online Database, <<http://www.worldbank.org>>.

(٢٥)

الشكل الرقم (٨)

دوال استجابة التشغيل في القطاع الزراعي



المصدر: تقديرات الباحثين استناداً إلى نتائج نموذج الانحدار الذاتي.

- تحدث الصدمة في التراكم الرأسمالي أثراً سلباً في كل السنوات (ما عدا السنتين الثانية والسابعة) نتيجة تغلب أثر الإحلال بين العمل ورأس المال على أثر الناتج. كما أن حدوث صدمة في الإنفاق الحكومي (GCE) تترتب عليه آثار سلبية خلال السنوات الثلاث الأولى، ثم تتلاشى الصدمة، ويتحول الأثر إلى أثر موجب في بقية السنوات. أي أن صدمة الإنفاق الحكومي لها آثار سلبية في نسبة التشغيل في القطاع الزراعي في الأجل القصير، وهو ما يتعارض مع العلاقة النظرية بينهما. ويمكن أن يرجع ذلك إلى ضعف استجابة العرض من الإنتاج الزراعي للتغيرات في الطلب الكلي لما يتسم به من طول الفترة الإنتاجية، وارتفاع نسبة المخاطرة وعدم التأكد المتعلقة بكمية الإنتاج، نتيجة التأثير بالعوامل الطبيعية والمناخية، ومدى توافر الموارد المائية والمساحة المحصولية.

- يؤدي حدوث صدمة في معدل الفائدة الحقيقي إلى آثار سلبية تستمر حتى السنة السابعة، وهو ما يتفق مع العلاقة النظرية بينهما. كذلك يتذبذب أثر سعر الصرف (EX) ما بين الموجب والسالب، حيث تترتب على حدوث صدمة فيه آثار سالبة خلال السنوات الأربع الأولى، وهو ما يعكس أن الآثار السلبية

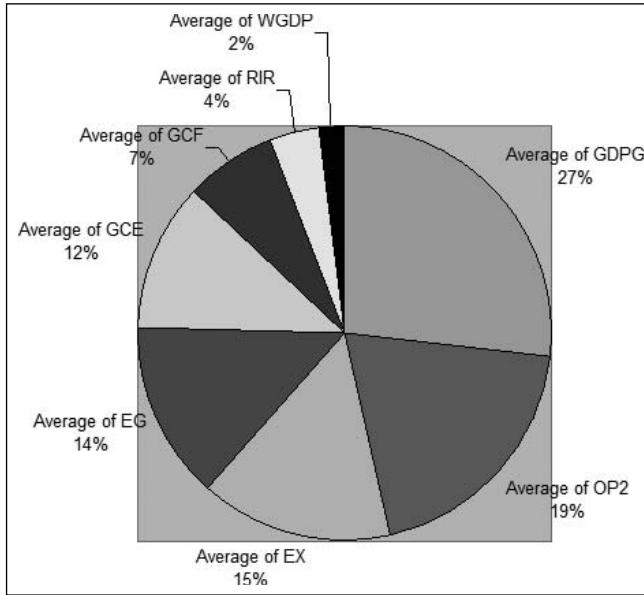
الناجمة من ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج المستوردة، قد تغلبت على الآثار الإيجابية الناتجة من زيادة الطلب على الصادرات الزراعية الخام والمصنّعة.

– يؤدي حدوث صدمة في القيم المبطأة للتشغيل في القطاع الزراعي إلى آثار موجبة خلال السنوات الأربع الأولى، ثم يتحول الأثر إلى سالب خلال السنوات التالية نتيجة ضعف مرونة التشغيل للنتائج في القطاع الزراعي.

(٣) نتائج تقدير مكونات التباين (VDCs) في القطاع الزراعي: تشير نتائج تحليل التباين إلى أن صدمات الناتج (متمثلة بالناتج المحلي والعالمي) تسهم بحوالي ٢٩ بالمئة من التباين في نسبة التشغيل الزراعي، كما تستحوذ صدمات العرض (متمثلة بالأسعار العالمية للبتروول والتراكم الرأسمالي) على حوالي ٢٦ بالمئة من التباين الكلي. وتأتي صدمات الطلب (الإفناق الحكومي – معدل الفائدة) في المرتبة الثالثة بنحو ١٦ بالمئة^(٢٦). وتليها صدمات سعر الصرف وصددمات التشغيل في نفسه بحوالي ١٥ بالمئة و ١٤ بالمئة على التوالي. ومن ناحية أخرى، تفسر الصدمات العالمية (OP2 و WGDP) حوالي ٢١ بالمئة من التغيرات في التشغيل. كما في الشكل الرقم (٩)^(٢٧).

الشكل الرقم (٩)

نتائج تحليل التباين في القطاع الزراعي



المصدر: أعدّ بواسطة الباحثين اعتماداً على حسابات برنامج Eviews 6.

(٢٦) تمّ استبعاد نسبة عرض النقود من النموذج في القطاعات الاقتصادية لأغراض تحقيق استقرار النموذج.

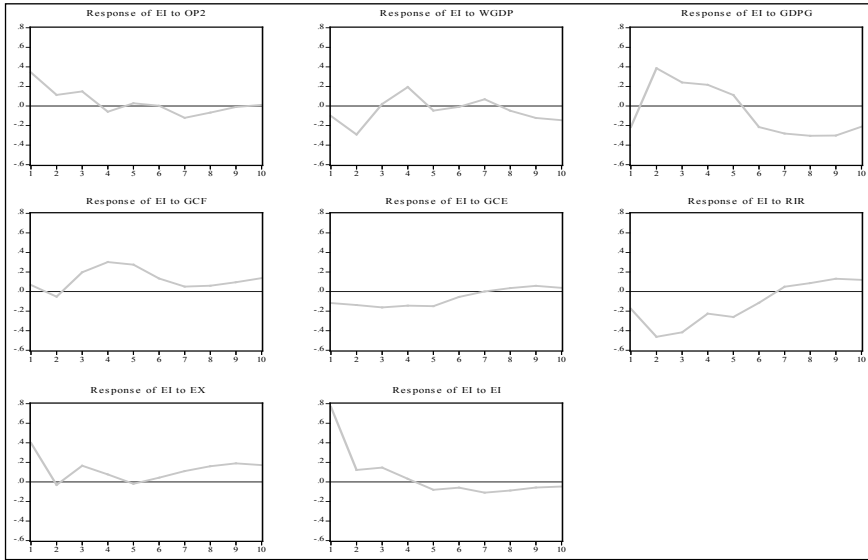
(٢٧) تمثّل نسب تحليل التباين في الشكل متوسط للفترة.

د - تقدير النموذج القياسي للتشغيل في القطاع الصناعي

(١) نتائج اختبار السببية في القطاع الصناعي: تؤيد نتائج اختبار السببية العلاقة المعنوية بين معدل الفائدة الحقيقي كمتغير مستقل، ونسبة التشغيل في القطاع الصناعي كمتغير تابع، وهي علاقة ذات اتجاه واحد.

الشكل الرقم (١٠)

دوال استجابة التشغيل في القطاع الصناعي



المصدر: تقديرات الباحثين استناداً إلى نتائج نموذج الانحدار الذاتي.

الجدول الرقم (٤)

نتائج اختبار السببية VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Dependent Variable: EI			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
OP2	0.619353	2	0.7337
WGDP	3.134722	2	0.2086
GDPG	4.155409	2	0.1252
GCF	1.350996	2	0.5089
GCE	2.783559	2	0.2486
RIR	8.420755	2	0.0148
EX	0.248535	2	0.8831

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 6.

(٢) نتائج تقدير دوال الاستجابة الدفعية (IRF) في القطاع الصناعي: تشير دوال الاستجابة للقطاع الصناعي إلى أن معظم الصدمات التي كانت تتعرض لها نسب التشغيل خلال الفترة، كان يتم تجاوزها أو تلاشي أثرها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً تتراوح بين ١ - ٤ سنوات لبعض الصدمات، مثل صدمات أسعار البترول، وصددمات التشغيل في نفسه، وصددمات الناتج وسعر الصرف، في ما عدا صدمتي معدل الفائدة والإنفاق الحكومي التي وصلت آثارهما الانتشارية إلى حوالى سبع سنوات. كما تتسم كل الصدمات تقريباً بالانخفاض النسبي في قيمة معامل الاستجابة، باستثناء صدمتي معدل الفائدة والناتج المحلي اللذين يتسمان بالارتفاع النسبي مقارنة بالصددمات الأخرى.

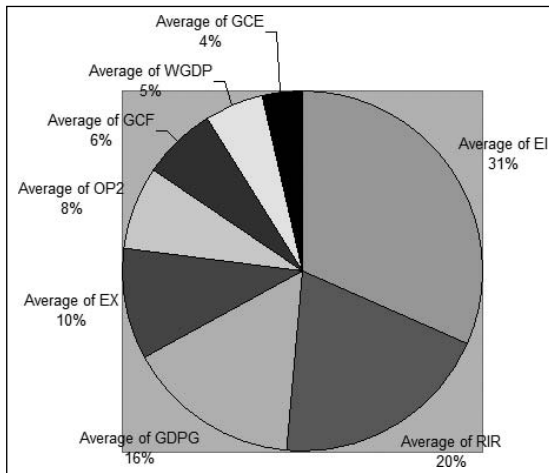
(٣) نتائج تقدير مكونات التباين (VDCs) في القطاع الصناعي: توضح نتائج تحليل التباين في الشكل الرقم (١١) الدور المهم الذي يؤديه التشغيل في القطاع الصناعي على نفسه، فحوالي ٣١ بالمئة من التغيرات في نسبة التشغيل ترجع إلى الصدمات في المتغير نفسه، تليها في ذلك صدمات الطلب التي تفسر نحو ٢٤ بالمئة من التغيرات في التشغيل الصناعي، بحيث يستحوذ معدل الفائدة فقط على ٢٠ بالمئة منها، ثم صدمات العرض وصددمات سعر الصرف بحوالي ١٢ بالمئة و ١٠ بالمئة على التوالي. كما تساهم الصدمات العالمية بنحو ١٣ بالمئة.

ه - تقدير النموذج القياسي للتشغيل في القطاع الخدمي

(١) نتائج اختبار السببية في القطاع الخدمي: تشير النتائج إلى أن المتغيرات ذات التأثير المعنوي في نسبة التشغيل في القطاع الخدمي تقتصر على متغيري الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وسعر الصرف، وهي علاقة تسير في اتجاه واحد فقط.

الشكل الرقم (١١)

نتائج تحليل التباين في القطاع الصناعي



المصدر: أعدت بواسطة الباحثين اعتماداً على حسابات برنامج Eviews 6.

الجدول الرقم (٥)

نتائج اختبار السببية VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Dependent Variable: ES			Prob.
Excluded	Chi-sq	df	
OP2	1.066345	2	0.5867
WGDP	0.385272	2	0.8248
GDPG	0.735014	2	0.6925
GCF	2.462539	2	0.2919
GCE	5.608214	2	0.0606
RIR	0.991403	2	0.6091
EX	7.706717	2	0.0212

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 6.

(٢) نتائج تقدير دوال الاستجابة الدفعية (IRF) في القطاع الخدمي: تشير دوال الاستجابة للقطاع الخدمي إلى أن بعض الصدمات التي كانت تتعرض لها نسب التشغيل خلال الفترة، كان يتم تجاوزها خلال فترة زمنية طويلة نسبياً تتراوح بين ٩ - ١٠ سنوات لبعض الصدمات، مثل صدمات أسعار البترول، وصدمات التشغيل في نفسه، وصدمات معدل الفائدة. وفي المقابل، كان هناك بعض الصدمات التي يتم تجاوزها خلال فترة قصيرة نسبياً تتراوح بين ٢ - ٣ سنوات، مثل صدمات التراكم الرأسمالي، وصدمات الناتج المحلي والعالمي، وصدمات الإنفاق الحكومي.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ تباطؤ استجابة التشغيل في القطاع الخدمي لبعض الصدمات، بحيث لا تتماشى مع العلاقة النظرية، مثل صدمات أسعار البترول، والناتج، ومعدل الفائدة. ولكنه، في المقابل، اتسم بسرعة الاستجابة لبعض الصدمات، مثل الإنفاق الحكومي، على خلاف القطاعين الزراعي والصناعي. ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن الخدمات الاجتماعية تحتل نسبة مهمة من حيث مساهمتها في التشغيل على مستوى الاقتصاد، ففي حين بلغ نصيب الخدمات الاجتماعية حوالي ٣٥ بالمئة من إجمالي التشغيل خلال فترة الدراسة، بلغ نصيب قطاع الخدمات الإنتاجية حوالي ١٤ بالمئة^(٢٨).

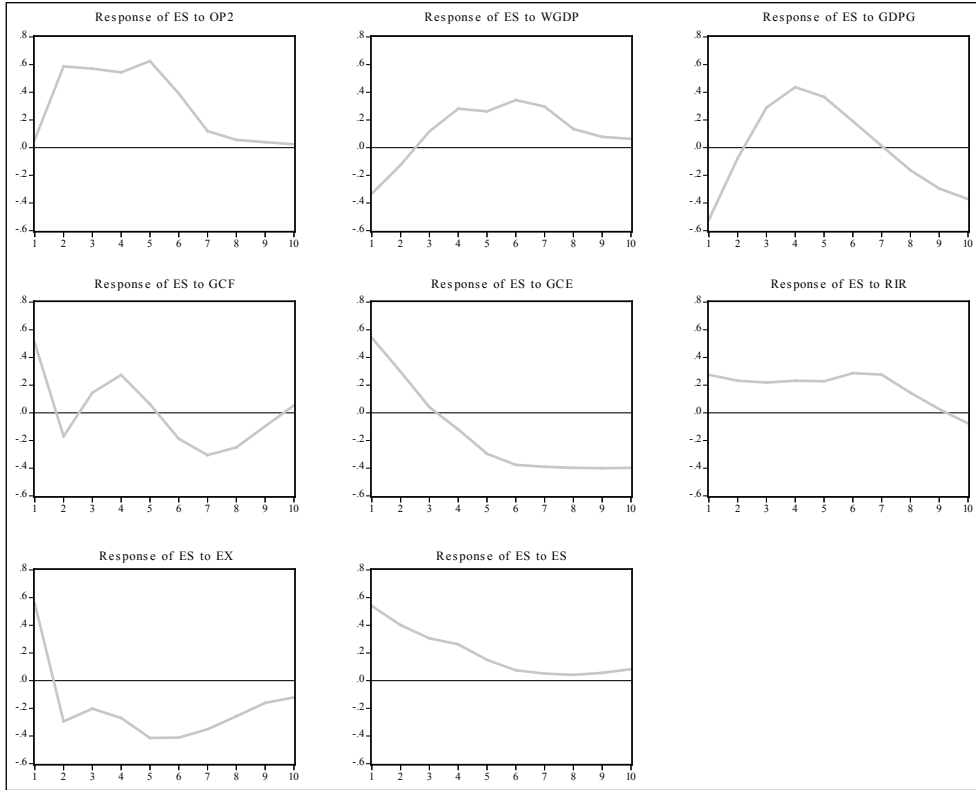
ويتضح مما سبق أن القطاع الخدمي من أكثر القطاعات تأثراً بالصدمات، وذلك بمعيار الآثار الانتشارية أو قيمة معامل الاستجابة الدفعية الذي يبدو مرتفعاً نسبياً مقارنة بالقطاعات الأخرى. ويمكن أن يرجع ذلك إلى طبيعة الأنشطة التي يتضمنها هذا القطاع، والتي تكون أكثر تعرضاً للصدمات المختلفة،

(٢٨) تشمل الخدمات الاجتماعية (المرافق العامة والخدمات الصحية والتعليمية والمساكن...)، بينما تشمل الخدمات الإنتاجية (النقل والتخزين، قناة السويس، الاتصالات، التأمين، التجارة والوساطة المالية، السياحة...). انظر: ماجدة فتدليل، «استراتيجية لتحقيق النمو الشامل: السياسات القطاعية وإصلاح التعليم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة»، المركز المصري للدراسات الاقتصادية (القاهرة) (٢٠١٢)، ص ٣٠.

خاصة الخارجية منها، مثل قطاع السياحة، والنقل، وإيرادات قناة السويس، وتجارة الجملة والتجزئة... بالإضافة إلى ارتفاع مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالقطاعات الزراعي والصناعي اللذين تراوحت نسبتهما بين ٤٤ بالمئة و ٥٠ بالمئة خلال الفترة محل الدراسة^(٢٩).

الشكل الرقم (١٢)

دوال استجابة التشغيل في القطاع الخدمي

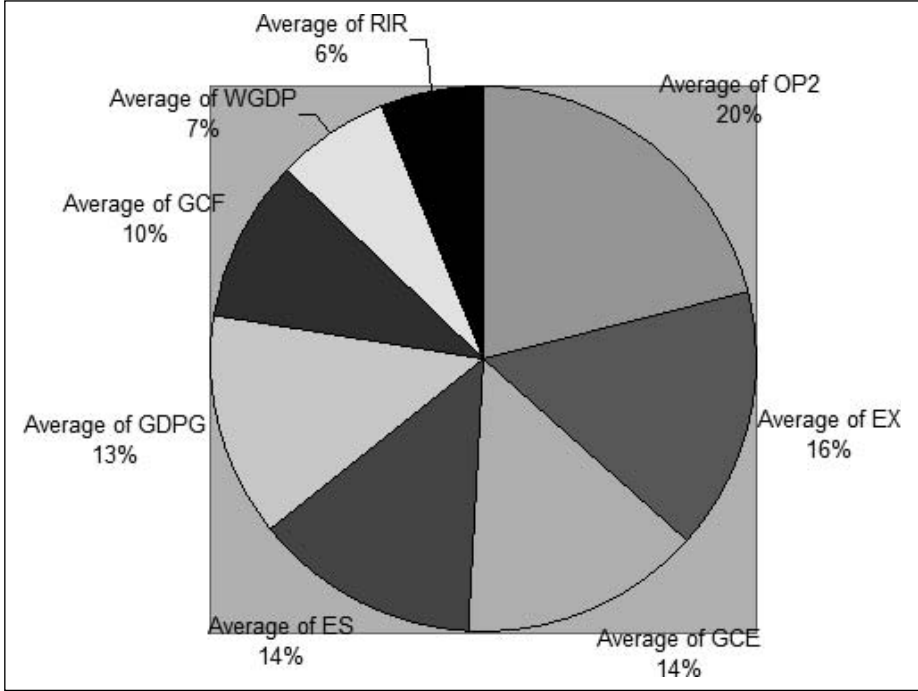


المصدر: تقديرات الباحثين استناداً إلى نتائج نموذج الانحدار الذاتي.

(٣) نتائج تقدير مكونات التباين (VDCs) في القطاع الخدمي: يظهر تحليل التباين في القطاع الخدمي أن حوالي ٣٠ بالمئة من التغيرات في نسبة التشغيل في القطاع الخدمي، ترجع إلى الصدمات في جانب العرض، يليها في ذلك كل من صدمات الناتج، وصدمات الطلب بنحو ٢٠ بالمئة. كما تساهم صدمات سعر الصرف، وصدمات التشغيل بحوالي ١٦ بالمئة و ١٤ بالمئة على التوالي. ومن ناحية أخرى، تستحوذ الصدمات العالمية على حوالي ٢٧ بالمئة.

الشكل الرقم (١٣)

نتائج تحليل التباين في القطاع الخدمي



المصدر: أعدّ بواسطة الباحثين اعتماداً على حسابات برنامج Eviews 6.

الخلاصة وأهم الاستنتاجات

استهدفت الدراسة قياس وتحليل أثر الصدمات الاقتصادية الكلية الخارجية والمحلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري، وذلك على المستويين الكلي والقطاعي، مستخدماً مؤشرات معدل البطالة الإجمالي، ونسب التشغيل في القطاعات الاقتصادية الرئيسية: الزراعي، والصناعي، والخدمي خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٢)، في الأجلين القصير والطويل. ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام دوال الاستجابة الدفعية (IRFs)، وتحليل التباين (VDCs)، بطريقة تشولسكي (Cholesky) الناتجة من تقدير نموذج متجة الانحدار الذاتي غير المقيد Unrestricted VAR. وتتلخص أهم نتائج الدراسة في ما يلي:

- تباطؤ استجابة البطالة والتشغيل في القطاعات الاقتصادية لبعض الصدمات في المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث تتضح العلاقات المتوقعة نظرياً في الأجل الطويل، وليس الأجل القصير.

- تعتبر الصدمات في الناتج المحلي الإجمالي من أكثر الصدمات التي أثرت إيجابياً في معدل البطالة، وأدت إلى انخفاضه في الأجل القصير، كما أن الصدمات في الناتج العالمي والأسعار العالمية للبتروول من أكثر الصدمات التي أدت إلى ارتفاع معدل البطالة في الأجل الطويل.

- تتسم صدمات جانب العرض بأنها أكثر استمرارية وذات تأثير بعيد المدى.
- تتسم صدمات الناتج وصددمات سعر الصرف بأنها ذات طبيعة مؤقتة وقصيرة الأجل، حيث لم تتعد الآثار الانتشارية لها عامين على مستوى القطاعات الاقتصادية كافة.
- تستحوذ الصدمات الخارجية متمثلة بمعدل النمو في الأسعار العالمية للبتروول، ومعدل النمو في الناتج العالمي، على نسبة مهمة في التأثير في المستوى الكلي أو القطاعي.
- تشير تقديرات تحليل التباين إلى ضعف المساهمة النسبية لصددمات السياسة النقدية في تفسير التغير في معدل البطالة على مستوى الاقتصاد الكلي مقارنة بالمتغيرات الأخرى.
- يعتبر القطاع الخدمي من أكثر القطاعات تأثراً بالصددمات الاقتصادية، مقارنة بالقطاعات الأخرى.

وتدل النتائج السابقة على أن الصدمات الاقتصادية الخارجية والمحلية من العوامل المهمة التي تؤثر في سوق العمل المصري، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، من خلال قناة الناتج المحلي الإجمالي.

وبناء على ذلك، يمكن لصانع السياسة الاقتصادية أن يتخذ مجموعة من الترتيبات التي من شأنها امتصاص أثر الصدمات باستخدام حزمة من التعديلات الهيكلية التي تدعم سوق العمل في الأجلين القصير والطويل، وذلك من خلال زيادة الاستثمارات في القطاعات الأكثر استيعاباً للعمالة، مثل القطاعات الخدمية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التمويل الكافي لها، ورفع الإنتاجية من خلال توفير التدريب الكافي، والاهتمام بالعملية التعليمية، بما يتناسب واحتياجات سوق العمل، مع ضرورة تبني برنامج للنمو الاقتصادي يعتمد على التنوع في مصادر الإيرادات، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، بما يعمل على توفير فرص عمل، وخفض معدلات البطالة، حيث إن تحسن أداء الاقتصاد المصري، بشكل عام، سوف يحسن من قدرته على امتصاص الصدمات، خاصة الخارجية منها ■

للاشتراك في مجلة المستقبل العربي

(تصدر المجلة باللغة العربية شهرياً)

● الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي):

للحكومات والمؤسسات، في أقطار الوطن العربي	١٢٠ دولاراً أمريكياً
للحكومات والمؤسسات، خارج الوطن العربي	١٥٠ دولاراً أمريكياً
للأفراد، في أقطار الوطن العربي، كافة	٨٠ دولاراً أمريكياً
للأفراد في أوروبا	١٢٠ دولاراً أمريكياً
للأفراد في أمريكا وسائر الدول (عدا أوروبا)	١٥٠ دولاراً أمريكياً

● الاشتراك لمدى الحياة (بما فيه أجور البريد الجوي):

للأفراد	٧٥٠ دولاراً أمريكياً
للحكومات والمؤسسات في الوطن العربي	١٠٠٠ دولار أمريكي
للحكومات والمؤسسات خارج الوطن العربي	١٢٥٠ دولاراً أمريكياً

يرجى تسديد المبلغ كما يلي:

- (١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.
- (٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (390-3800022-003) بنك بيبيلوس - فرع الحمرا - السادات ص.ب: ١١-٥٦٠٥ - بيروت - لبنان - تلکس LE 44078-41601 Bybank - تلفون: ٧٣٦١٥٢ - ٣١ / ٢٥٥٦٢٠.